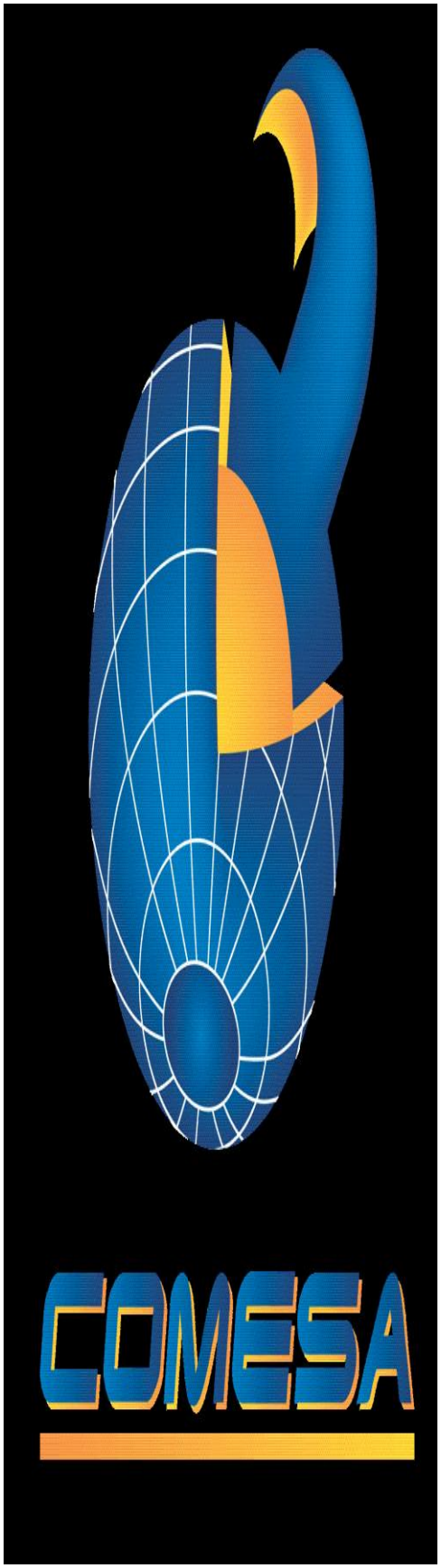

نقطة التجارة السودانية

ادارة الترويج والدراسات والاستثمار

قسم الدراسات

التكتلات الاقتصادية
منظومة الكوميسا و السودان

اعداد : هالة احمد الامين

يونيو 2009م

بسم الله الرحمن الرحيم

التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا

مقدمة

أصبحت التكتلات الاقتصادية في عالم اليوم ضرورة لدخول الاسواق والتبادل التجاري بين الدول، وإنتهى الامر الآن بقيام منظمة التجارة العالمية التي تقوم في أبسط فكرتها على إزالة الحدود والحواجز بين الدول وتحرير التجارة العالمية.. وفي افريقيا وتحديداً دول شرق وجنوب افريقيا ظهرت الحاجة لقيام تكتل اقتصادي إقليمي عرف بالسوق الافريقية المشتركة لدول جنوب وشرق افريقيا «الكوميسا».. بغرض تسهيل التبادل التجاري بين الدول.. ولما كان السودان واحداً من دول شرق افريقيا جاء انضمامه لهذا التكتل الاقتصادي واستضافت الخرطوم في مارس 2003 قمة تجمع الكوميسا كما ازال السودان حدوده وطبق التعريفة الصفرية منذ العام 2000 مع نحو «20» دولة في التجمع.

وقبل الخوض في اعماق منظومة السودان في دول الكوميسا راينا ان نلقي الضوء حول مفهوم التكتلات الاقتصادية الاقليمية ونشاتها وتوجهات سياستها الاقتصادية وخصائصها وخطوات تحقيق اهدافها واسباب ودوافع قيامها .

تعريف التكتلات الاقتصادية الاقليمية

اذداد الاهتمام بالتكتلات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين .

فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

ويمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي لدفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية ، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضوء من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

نشأة التكتلات الاقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم .

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات

اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا. من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي.

وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام" بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها .

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت

تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

– في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة1992 ، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.

– في أوربا كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.

في شرق آسيا حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيكAPEC)

– في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي .واخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.

– أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.

ومن غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى في مناطق جديدة من العالم وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

فيمكن القول أن هذه التكتلات أصبحت أمرا واقعيا يجب التكيف والتعامل معه، كما أن التكتلات الاقتصادية تختلف باختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها فقيام التكتل الاقتصادي

في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه .

أما توجهات السياسة الاقتصادية التي تعمل في ظلها التكتلات الاقتصادية الجديدة فهي تتضمن في الغالب ما يلي:

- التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية.
- تخصيص الموارد يكون أو يتم وفقا لقوى السوق.
- قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.
- إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات فقد دخلت تجارة الخدمات والاستثمار إلى ميدان الاتفاقيات الإقليمية الجديدة.
- الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات.
- المعاملة مماثلة لجميع الأطراف على السماح بفترات التكيف.

ويكفي الدلالة على تأكيد خاصية تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة، أن إحدى الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي خلال عام 1995 ، تشير أنه يوجد على مستوى العالم حوالي 45 من أنظمة التكامل الاقتصادي تشمل75% من دول العالم.

خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي :

1- الحجم الضخم من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.

2- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة

3- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل.

4- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تخفض من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها .

5- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله.

6 - توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها .

7 - الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية

8 - تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة للآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

خطوات تحقيق اهداف التكتلات الاقتصادية

* أن تكون لدول التكتل سياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي، مع تطوير هذه السياسة وامتيازها بالمرونة وفقا لتطور الأوضاع والعلاقات الدولية الاقتصادية.

* الالتزام بالمنافسة الحرة داخل المنطقة التكاملية هذا ما يستدعي منح المنتجين على تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار.

* إلغاء القيود على حركة السلع وعناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء مع خضوع تحركات الأشخاص للقوانين السائدة في كل من هذه الدول.

* التعاون مع الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين المدفوعات بالنسبة للدول التي تحقق عجز في موازينها خاصة في بداية قيام التكتل الاقتصادي.

* إنشاء الصندوق الموحد للتعاون الاجتماعي بين دول التكتل يكون هدفه تدريب العمال وتأهيلهم تأهيل تكنولوجي

* إنشاء بنك الاستثمار الموحد خاص بدول التكتل يهدف الى تمويل الصناعات التي يجب إقامتها لاستغلال الإمكانات الصناعية المتاحة في هذه الدول وإعادة بناء الصناعات القائمة مع صراعات التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث.

* إنشاء الأجهزة الإدارية المختلفة بجانب الإدارات الفنية الضرورية التي تستلزمها تنفيذ الأهداف المختلفة التي يحددها التكتل لنفسه في كل مرحلة من مراحل تطوره.

* يجب أن لا تقتصر وظيفة الإدارات والأجهزة المختلفة على إعداد خطط التنسيق، وإنما

يجب أن تمتد كذلك لتشمل تتبع التنفيذ وتقديم النتائج، على أساس ما يجتمع لديها من معلومات وبيانات إحصائية.

* قد تكون المشكلة الأساسية التي تواجهها دول التكتل، لا تكمن في حرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج، وإنما تكون المشكلة هي التعاون في إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الأراضي الواسعة والاستغلال الأمثل للموارد التي تمتلكها هذه الدول .

أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

1. التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج ، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.

2. تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.

3. خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي (كالسدود، المطارات ، الطرق، المعاهد العلمية،....) .

4. ضمانة ضد الأحداث المستقبلية : قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل. فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة. لهذا يذهب البعض للقول بان الدول النامية تتحمس للانضمام لتلك التكتلات بغية أن تتجنب أي حرب تجارية مستقبلية يمكن أن تكون تلك الدول

الخاسر الأكبر منها ، لذلك نجد اتفاقية "النافتا" لم تخل من هذا الدافع . فلقد أقدمت كندا على إبرام ذلك الاتفاق كضمان لصادراتها ضد رسوم الإغراق والرسوم التعويضية التي كان من الممكن أن تفرضها الولايات المتحدة في حالة عدم وجود الاتفاق ، وفي المقابل يعتبر ضمان للولايات المتحدة ضد السياسات الكندية في مجال الطاقة والتي كانت تتعارض مع المصالح الأمريكية.

ماهي الكوميسا

الكوميسا هي اتفاقية السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الأفريقي.بدأت اتفاقية الكوميسا كمنطقة تجارة تفضيلية PTA –Preferential Trade Area عام 1981 تهدف للوصول لإقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء لتتطور لتصبح اتحادا جمركيا ثم سوقاً مشتركة ثم اتخذت الاتفاقية شكلها الحالي في ديسمبر 1994.

الدول الاعضاء في الكوميسا

أنجولا، بوروندي، جزر القمر، الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس،رواندا، سيشل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي وليبيا.

الهيكل المؤسسي للكوميسا

يتكون الهيكل المؤسسي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا من:

- هيئة رؤساء الدول والحكومات.
- المجلس الوزاري.
- اللجنة الحكومية.
- لجنة محافظي البنوك المركزية.
- محكمة عدل الكوميسا.
- لجان الفنية.

مؤسسات الكوميسا

تشمل السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا عدة مؤسسات بهدف تحقيق برامجها ومنها بنك التجارة والتنمية ومقرة الحالي كينيا. وغرفة المقاصة ومقرها زيمبابوي ومعهد الجلود والصناعات الجلدية ومقرة إثيوبيا واتحاد أصحاب العمل واتحاد الصناعات الحديدية واتحاد منتجي الأدوية واتحاد المصارف وصندوق الكوميسا للمساعدات ووكالتا تأمين التجارة الأفريقية والاستثمار الاقليمية بالاضافة لشركة اعادة التأمين ومقرها كينيا.

الاهداف الرئيسية للكوميسا

- التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.
- دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وكذا التبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء.
- التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعابر للحدود.
- التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.
- التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية أواصر التنمية الاقتصادية في المنطقة.

المجالات التي تتطرق اليها الاتفاقية

- **تحرير التجارة والتعاون الجمركي:** إنشاء اتحاد جمركي، وإلغاء العوائق الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء.
- **النقل والمواصلات:** تشجيع التعاون من أجل تسهيل عملية نقل السلع وتيسير انتقال عوامل الانتاج و الأشخاص.
- **الصناعة والطاقة:** تبني معايير ونظم قياسية ومعايير جودة موحدة، وتوفير بيئة جاذبة للاستثمار.

- **التمويل:** توحيد السياسات الاقتصادية الكلية وتسهيل قابلية تحويل العملات تدريجياً.
- **الزراعة:** المساهمة في مجال التنمية الزراعية، وإتباع سياسة زراعية موحدة.
- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** تنسيق الجهود لتحقيق تنمية مستدامة من خلال جمع وتحليل البيانات وإزالة العقبات.

بدء حيز التنفيذ لاتفاقية الكوميسا

- وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) في 1998/6/29 وتم البدء في تطبيق الإعفاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء اعتبارا من 1999/2/17 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل للسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعنية بكل دولة.
- وقعت 9 دول من الدول الأعضاء في الكوميسا بتاريخ 2000/10/31 على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة بينها هي: (مصر/ وكينيا/ السودان/ موريشيوس/ زامبيا/ زيمبابوي/ جيبوتي/ ملاوي/ مدغشقر)، وإنضمت إليهم رواندا و بوروندي فى 2004/1/1 حيث تقوم تلك الدول بمنح إعفاء تام من الرسوم الجمركية المقررة على الواردات المتبادلة بينها شريطة أن تكون تلك المنتجات مصحوبة بشهادة منشأ الكوميسا.

قواعد المنشأ المطبقة في الكوميسا

- أن تكون المنتجات متحصل عليها بالكامل من دولة من الدول الأعضاء ؛ أو
- أن تكون السلع قد تم إنتاجها في دولة عضو كلياً أو جزئياً وأن يتم إجراء تحول جوهري عليها بشرط :

1. ألا تتجاوز قيمة المواد المستوردة الداخلة في إنتاج السلعة شاملة المصاريف CIF 60% من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة في إنتاجها . أو
2. أن تصل القيمة المضافة الناتجة عن عمليات الإنتاج إلى 45% على الأقل من تكلفة السلعة عند باب المصنع.

نسب التخفيضات المطبقة بين الدول الاعضاء

- مصر، وكينيا، والسودان، و موريشيوس، و زامبيا ،وزيمبابوي ، وجيبوتي ، وملاوي ، ومدغشقر و رواندا و بوروندي تقوم فيما بينها بمنح السلع والمنتجات ذات منشأ الكوميسا إعفاء تاماً من الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.
- أوغندا وإريتريا و جزر القمر : تطبق تخفيض بنسبة 80% على وارداتها من دول الكوميسا
- أثيوبيا: تطبق تخفيضاً جمركياً بنسبة 10% من الرسوم الجمركية المقررة على وارداتها من دول الكوميسا.
- سيشل وجمهورية الكونغو الديمقراطية: لا تقوم بمنح أية تخفيضات جمركية.
- سوازيلاند: لا تقوم بتطبيق أية إعفاءات جمركية وهناك مهلة ممنوحة لها على أساس أن هناك دراسات تقوم بها حول آثار انضمامها لاتفاقية منطقة التجارة الحرة في ضوء ارتباطها مع الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي SACU.
- قامت أنجولا مؤخراً بتعليق عضويتها في المنظمة.
- وقعت ليبيا على الانضمام الى الكوميسا خلال أعمال القمة العاشرة لرؤساء دول الكوميسا في يونيو 2005.

مزايا الاتفاقية

- يبلغ تعداد سكان الدول الأعضاء في الكوميسا 380 مليون نسمة وبالتالي تمثل سوقاً رحبة ومتنفساً للعديد من منتجات الدول الاعضاء .
- الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة حيث أن هناك إحدى عشرة دولة قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا وتقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تاماً ، بالإضافة إلى قيام مصر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول الأعضاء .

- يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تُقبل تلك الدول على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة الأرز والمواد الغذائية و الأدوات المنزلية و البصل المجفف والسيراميك و الأدوات الصحية و الأدوية ثم إطارات السيارات ومنتجات الألومنيوم و الحديد والصلب و الغزل و المنسوجات و الأحذية .
- يتضح من هيكل إنتاج الدول الأعضاء أنها دولاً تعتمد على تصدير خامات ومواد خام وسلع رئيسية مثل النحاس والبن والشاي والجلود الخام و الماشية اللحوم و السمسم و الذرة والتبغ وهي سلع هامة يؤثر منحها الإعفاء على رفاهية المستهلك المصري.
- الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول إفريقيا .
- تنص المادة 158 من اتفاقية الكوميسا على تشجيع التعاون في مجالات الاستثمار و كما تنص المادة 164 على تحرير التجارة في الخدمات مما يتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات.
- تنص الاتفاقية على إقامة نظام متقدم لتبادل المعلومات داخل الدول الأعضاء.
- هناك مكاسب أخرى ناجمة عما تضمنه الاتفاق في مجال التعاون الصناعي والزراعي وكذا في مجال النقل والمواصلات.

التبادل التجاري بين السودان ودول الكوميسا

أولاً : مؤشرات حول تجارة السودان الخارجية :

تشير تطورات الميزان التجارى الى انه ظل يسجل عجزاً مستمراً بإستثناء العام 2000م حيث حقق الميزان التجارى فائضاً بلغ قدره 253.9 مليون دولار نتيجة لدخول البترول ومنتجاته قائمة الصادرات . وقد بلغت نسبة مساهمة البترول حوالى 75% من اجمالى

الصادرات فى العام 2000م .وفى عام 2001م تراجع الفائض فى الميزان التجارى الى 113.2 مليون دولار بسبب التراجع فى عائدات بعض السلع الرئيسية بسبب هبوط الاسعار, والحظر المفروض على الماشية فى ذلك الوقت, وخلال الفترة 2002م – 2006م ظل الميزان التجارى فى عجز مستمر ويعزى ذلك جزئياً الى الزيادة فى فاتورة الواردات خاصة الآلات والمعدات والمصنوعات .ووسائل النقل بسبب مدخلات البترول والإستثمارات الاخرى وخلال عام 2007م حقق الميزان التجاري فائض بما قيمته 103.8 مليون دولار ويعزي ذلك الي ارتفاع عائد البترول بنسبة 65% بالرغم من انخفاض عائد الصادرات غير البترولية بنسبة 19% اما عام 2008 م فقد سجل الميزان التجاري قفزة كبيرة حيث حقق فائضا بلغ قدره 2319 مليون دولار ويعزي ذلك لارتفاع عائد الصادرات بنسبة 31.4%.

ومن حيث الشراكة التجارية فقد كانت دول الإتحاد الاوربى أكبر شريك تجارى مع السودان, وتحّول هذا الوضع فى الأعوام الأخيرة لصالح الدول الاسيوية , وتعتبر الصين اكبر شريك تجارى للسودان , وتحتل الدول العربية المرتبة الثانية من حيث اهم الدول المستوردة.

جدول رقم (1) يوضح تطورات الميزان التجارى للسودان خلال الفترة 2001م وحتى 2008م
(القيمة بالاف الدولارات)

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2001م	1,698,703	1,585,465	+ 113,238
2002م	1,949,115	2,44 6,384	- 497,269
2003م	2,542,176	2,881,915	- 339,739
2004م	3,777,764	4,075,230	- 297,466
2005م	4,824,278	6,756,820	-1,932,542
2006م	5,656,568	8,073,498	-2,416,930
2007م	8,879,250	8,775,457	+ 103,793
2008م	11,670,504	9,351,540	+ 2,318,964

رسم بياني يوضح تطور الميزان التجاري للسودان
خلال الفترة 2001م حتي 2008م (القيمة بالاف الدولارات)

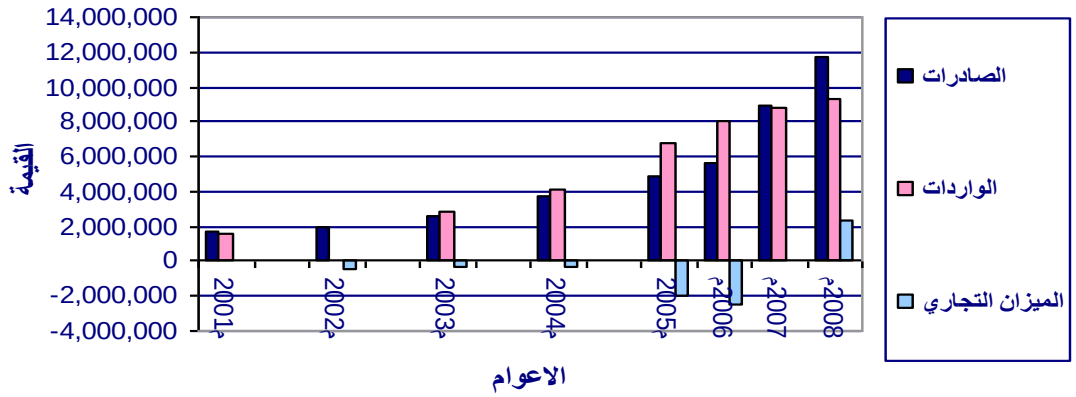

ثانياً: تطور أهم بنود الصادرات السودانية إلى دول الكوميسا:

تشير الإحصائيات الصادرة من إدارة الإحصاء ببنك السودان بعد تحليلها من قبل نقطة التجارة السودانية إلى الأتي:

أ – تذبذب فى أداء الصادرات السودانية الى اسواق دول الكوميسا خلال الفترة من 2002م الى 2004م وارتفع الاداء خلال عامي 2005م و2006م وعاود الانخفاض ثانية خلال الفترة من 2007م وحتي 2008م .

ب– بلغ متوسط اجمالى صادرات السودان الى دول الكوميسا خلال السنوات من 2002م الى 2008م حوالى 97.3 مليون دولار, وقد انخفضت جملة الصادرات الى دول الكوميسا بنسبة 20.7% الى 55.7 مليون دولار خلال العام 2003م مقارنة بالعام 2002م وارتفعت بصورة ملحوظة خلال 2004م بنسبة 105% وواصلت ارتفاعها خلال عامي 2005م و2006م بنسبة 21%، 8.4% لتحقق رقما قياسيا خلال عام 2006م وانخفض الاداء خلال عام 2007م بصورة ملحوظة بنسبة 42% وواصلت انخفاضها بنسبة 35% في عام 2008م.

ج – أهم دول الكوميسا استيعاباً للصادرات السودانية : هى مصـــر– أثيوبيا – كينيا – ارتيريا – جيبوتى, بنسبة مساهمة 74% , 17% , 3% , 2% , 1% من متوسط اجمالى الصادرات السودانية الى دول الكوميسا فى الفترة من 2002م الى 2008م وتصدرت مصر قائمة اهم دول الكوميسا من حيث الاهمية النسبية حيث بلغ نصيب المساهمة كما ذكرنا

حوالى 74% من اجمالى صادرات السودان فى السبع سنوات الماضية. مع ملاحظة تطور اداء صادرات السودان خلال عام 2004م الى مصر حيث ارتفعت حصيلة الصادرات الي مصر بنسبة 125% كذلك ارتفعت الصادرات الي كينيا خلال 2004م بنسبة 14% كما قفزت الصادرات الي اثيوبيا خلال عام 2005م بنسبة 3400% وشهدت الفترة من 2005 الي 2008م تذبذب في اداء الصادرات الي مصر , فيما تلاحظ تراجع الصادرات الى كل دول الكوميسا خلال 2007م .

د – أهم الصادرات السودانية الى دول الكوميسا : هى : السمسم– القطن– بترول ومنتجاته– الحيوانات الحية– الجلود– الفول السودانى. وقد احتلت سلعتى السمسم و القطن قائمة اهم السلع المصدرة بنسبة مساهمة 50% من متوسط اجمالى الصادرات خلال السبع سنوات الماضية كما بلغت نسبة مساهمة البترول ومنتجاته حوالي 22% ونسبة مساهمة الحيوانات الحية حوالي 12%. وقد شهد عام 2004م ارتفاع ملموس في صادرات سلعتي السمسم والقطن بنسبة 375%، 180% علي التوالي مقارنة بالعام 2003م كما ارتفعت صادرات الحيوانات الحية بنسبة 28% والجلود بنسبة 494% للعام 2004م .وعلي النقيض شهد عام 2007م تدهور في اداء صادرات السمسم والقطن والحيوانات الحية حيث سجلت كل سلعة انخفاض بنسبة 65% للسمسم و36% للقطن و39% للحيوانات وانخفض صادر البترول ومنتجاته بنسبة 41%. وشهد عام 2008م ارتفاعا في صادر كل من السمسم بنسبة 51% والقطن بنسبة 5% واللحوم وتدني ملحوظ في صادر كل من الحيوانات الحية بنسبة 99% والفول السوداني بنسبة 85% والجلود بنسبة 84% والبترول ومنتجاته بنسبة 93%

جدول رقم (2) يوضح تجارة السودان مع دول الكوميســا خلال الاعوام 2002م وحتى 2008م
(القيمة بآلاف الدولارات)

البند	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	متوسط السبع سنوات
اجمالى الصادرات الى دول الكوميسا	70301	55734	114334	138549	150128	86796	65374	97317
اجمالى الواردات من دول الكوميسا	115186	185539	292504	466765	595025	720476	662299	433971
الميزان التجاري	-44885	-129805	-178170	-328217	-444897	-633680	-596925	
مصـــر								
اجمالى الصادرات	56965	48250	108503	78692	96819	54440	60236	71986
اجمالى الواردات	53780	116379	208758	369450	428230	492960	451709	303038
الميزان التجاري	3185	-68129	-100255	-290758	-331411	-438520	-391473	

كينيا								
اجمالى الصادرات	7069	1906	2173	2215	1049	1	2151	2366
اجمالى الواردات	32970	34969	37137	40667	39847	57236	57516	42906
الميزان التجاري	-25901	-33063	-34964	-38452	-38798	-57235	-55365	
اثيوبيا								
اجمالى الصادرات	11	1081	1575	55128	50307	2924	1142	16024
اجمالى الواردات	267	390	257	2147	13448	15964	15770	6892
الميزان التجاري	-256	691	1318	52981	36859	-13040	-14628	
ارتيريا								
اجمالى الصادرات	82	4472	2031	2503	1928	895	1298	1887
اجمالى الواردات	0	32	244	773	1525	2358	373	758
الميزان التجاري	82	4440	1787	1730	403	-1463	925	
جيبوتى								
اجمالى الصادرات	6172	0	0	0	0	0	0	881
اجمالى الواردات	29	65	0	207	24	305	997	232
الميزان التجاري	6143	-65	0	-207	-24	-305	-997	
سيشل								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	146	58	788	903	1200	950	578
الميزان التجاري	0	-146	-58	-788	-903	-1200	-950	
سوازيلاند								
اجمالى الصادرات	0	0	31	0	1	0	0	5
اجمالى الواردات	0	5305	9725	15475	59882	86975	79234	36657
الميزان التجاري	0	-5305	-9694	-15475	-59881	-86975	-79234	
مدغشقر								
اجمالى الصادرات	0	25	21	11	24	28	28	20
اجمالى الواردات	0	59	74	363	374	353	155	197
الميزان التجاري	0	-34	-53	-352	-350	-325	-127	
يوغندا								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	14656	15866	29752	29216	42165	33822	34629	28587
الميزان التجاري	-14656	-15866	-29752	-29216	-42165	-33822	-34629	
زامبيا								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	1	50	0	0	0	0	7
الميزان التجاري	0	-1	-50	0	0	0	0	
رواندا								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	0	615	0	32	9	0	94
الميزان التجاري	0	0	-615	0	-32	-9	0	
بورندى								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	147	236	517	267	4005	931	872
الميزان التجاري	0	-147	-236	-517	-267	-4005	-931	

موريشص								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	152	0	296	751	295	1343	405
الميزان التجاري	0	-152	0	-296	-751	-295	-1343	
ناميبيا								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	2	281	3185	80	0	12	509
الميزان التجاري	0	-2	-281	-3185	-80	0	-12	
زيمبابوى								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	13484	12016	5317	393	0	0	0	4458
الميزان التجاري	-13484	-12016	-5317	-393	0	0	0	
الكنغو								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	10	0	0	7261	1146	7392	2258
الميزان التجاري	0	-10	0	0	-7261	-1146	-7392	
ملاوى								
اجمالى الصادرات	2	0	0	0	0	0	0	0.3
اجمالى الواردات	0	0	0	10	29	0	0	6
الميزان التجاري	2	0	0	-10	-29	0	0	
ليبيا								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	2924	519	492
اجمالى الواردات	0	0	0	0	0	23698	11005	4958
الميزان التجاري	0	0	0	0	0	-20774	-10486	
انجولا								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	0	0	197	3	96	140	62
الميزان التجاري	0	0	0	-197	-3	-96	-140	
زائير								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	0	4	1009	204	0	139	194
الميزان التجاري	0	0	-4	-1009	-204	0	-139	
جزر القمر								
اجمالى الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى الواردات	0	0	0	0	261	54	4	46
الميزان التجاري	0	0	0	0	-261	-54	-4	

المصدر : بنك السودان – الموجز الاحصائى **السنوى**

توزيع الصادرات السودانية على دول الكوميسا حسب الدول

(عن متوسط السبع سنوات من 2002م الى 2008م)

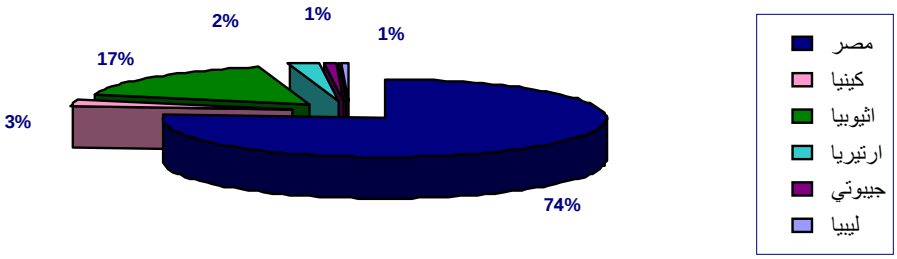

جدول رقم (3) يوضح اهم الصادرات السودانية الي دول الكوميسا حسب السلع خلال الفترة 2002م –2008م

(القيمة بآلاف الدولارات)

السلع	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	متوسط السبع سنوات	نسبة المساهمة من المتوسط
اجمالى الصادرات الي دول الكوميسا	70301	55734	114334	138549	150128	86796	65374	97316.6	100%
القطن	21639	11598	32512	31626	33399	21286	22350	24915.7	25%
السمسم	13453	9105	43287	25305	38516	13362	20231	23322.7	24%
الصمغ العربي	32	564	28	108	103	0	0	119.3	0%
الفول السوداني	31	76	407	67	37	209	30	122.4	0%
إمباز	603	2264	1538	0	0	652	647	814.9	1%
حيوانات حية	17184	10567	13570	12648	17660	10708	18	11765	12%
جلود	71	351	2086	1663	814	1209	189	911.9	1%
بترول ومنتجاته	7080	2701	25	54572	50101	29397	1831	20815.3	22%
لحوم	1	0	440	1229	0	0	409	297	0%
أخرى	10207	18508	20441	11331	9498	9973	19669	14232.4	15%

المصدر : بنك السودان – الموجز الإحصائي السنوي .

رسم بياني يوضح هيكل صادرات السودان حسب السلع الى دول الكوميسا

خلال الفترة 2002م حتى2008م

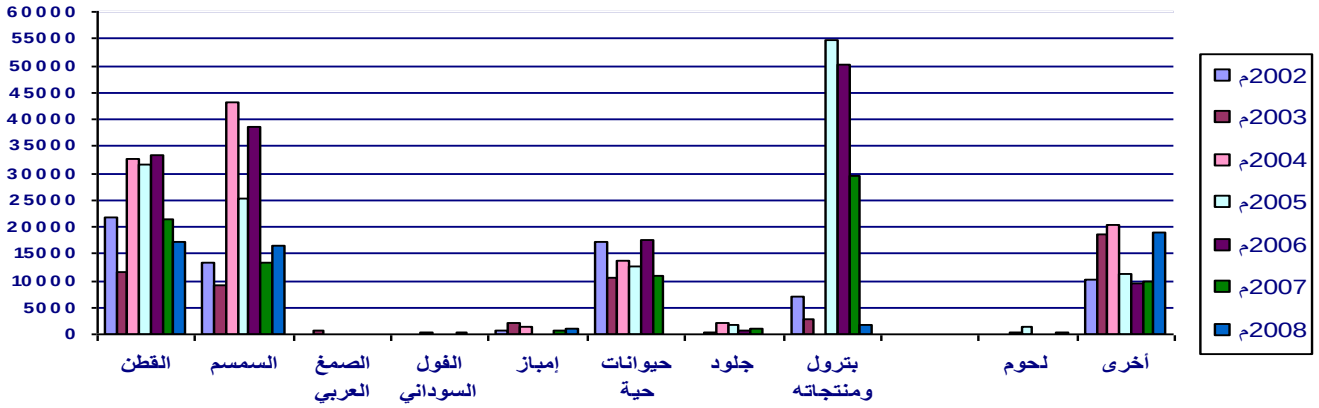

رسم بياني يوضح نسبة مساهمة سلع الصادر لدول الكوميسا

(عن متوسط السبع سنوات من 2002م الى 2008م)

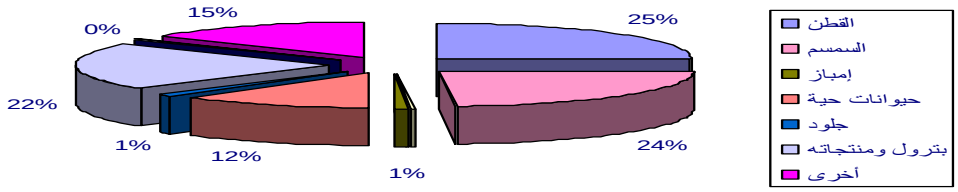

ثالثاً : تطور اهم بنود واردات السودان من دول الكوميسا :

1 – بلغ متوسط اجمالى الواردات من دول الكوميسا فى السنوات السبع الماضية من 2002م الى 2008م حوالى 433712.6 مليون دولار. وقد ظلت واردات السودان من دول الكوميسا فى ارتفاع مستمر خلال الفترة 2002م الى 2007م حيث ارتفعت بنسبة 58% الى 292.5 مليون دولار فى العام 2004م مقارنة بالعام 2003م ., كما ارتفعت قيمة واردات 2005م بنسبة 59% وارتفعت واردات 2006م بنسبة 28% وواردات 2007م بنسبة 21% وتعزي الزيادة لإرتفاع فاتورة وارد كل من المصنوعات والشاى والبن والآلات والمعدات والكيماويات بينما انخفضت واردات عام 2008م بنسبة 8% نتيجة لانخفاض واردات المصنوعات ووسائل النقل.

2 – أهم دول الكوميسا المصدرة للسودان : مصر – كينيا – سوازيلاند – يوغندا– اثيوبيا – زيمبابوى , بنسبة مساهمة 70% , 10%, 8% , 7%, 2%, 1% من اجمالى واردات السودان من الكوميسا خلال السنوات السبع من 2002م الى 2008م . واحتلت مصر قائمة اهم دول الكوميسا, تلتها كينيا.

3 – أهم الواردات السودانية من دول الكوميسا : المصنوعات– الآلات والمعدات – الشاى – الكيماويات – البن – المواد الغذائية – وسائل نقل– منتجات بترولية – مشروبات وتبغ , بنسب مساهمة 39%, 22% , 9% , 8% , 6% , 6% , 3%، 3%، 2% من متوسط اجمالى واردات السودان من الكوميسا فى الفترة من 2002م الى 2008م . وتصدرت المصنوعات قائمة اهم واردات السودان من الكوميسا , وقد ارتفعت بنسبة 211% في عام 2003م وبنسبة 104% الى 133.7 مليون دولار فى عام 2004م وواصلت ارتفاعها خلال الفترة من 2005م وحتي 2007م لتحقق رقماً قياسياً في عام 2007م بنسبة زيادة بلغت

حوالي 23% مقارنة بعام 2006م وانخفضت بصورة ملحوظة خلال عام 2008م بنسبة 34%. تلي المصنوعات الالات والمعدات من حيث تصدرها لقائمة الواردات حيث ظلت في ارتفاع مستمر خلال الفترة من 2003م وحتي 2007م بالنسب 161%، 50%، 134%، 128%، 39% علي التوالي وانخفضت خلال عام 2008م بنسبة 2%.

وبالتالي فإن المحصلة النهائية لحركة التجارة مع دول الكوميسا تشير الى وجود عجز مستمر خلال الفترة 2002م – 2008م.

توزيع واردات السودان من دول الكوميسا

(عن متوسط السبع سنوات من 2002م الى 2008م)

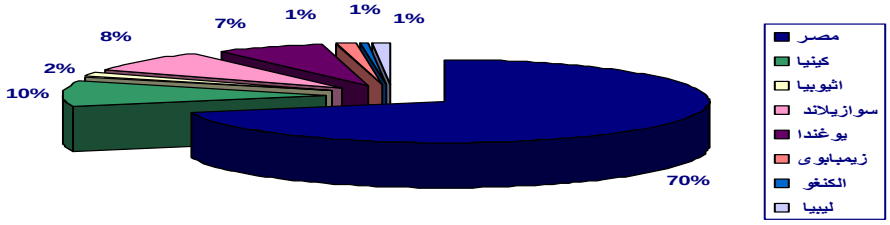

جدول رقم (4) يوضح واردات السودان حسب السلع من دول الكوميسا خلال الفترة 2002م – 2008م
(القيمة بآلاف الدولارات)

السلع	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	متوسط السبع سنوات	نسبة المساهمة من المتوسط
اجمالى الواردات من دول الكوميسا	115186	185540	292508	464693	595286	720476	662299	433712.6	100%
بن	15343	16772	31243	23501	36396	33050	34075	27197.14	6%
الشاى	28299	31790	32720	36373	34629	47238	47169	36888.29	9%
قمح ودقيق قمح	0	0	0	230	0	98	207	76.42857	0%
مواد غذائية	8368	12068	17212	45430	34225	38532	36064	27414.14	6%
مشروبات وتبغ	12759	12741	9343	4059	4394	8553	9402	8750.143	2%
منتجات بترولية	5634	6707	7617	17052	14228	9381	20836	11636.43	3%
مواد خام	1700	1989	2644	4481	5003	5785	13677	5039.857	1%
كيماويات	10813	13314	15097	37941	52477	62654	58857	35879	8%
مصنوعات	21020	65553	133738	223048	245107	301043	198025	169647.7	39%
آلات ومعدات	6926	18110	27127	63429	144355	201281	197433	94094.43	22%
وسائل نقل	1744	3615	14870	8022	21284	9583	42328	14492.29	3%
منسوجات	1610	2880	897	1127	3188	3278	4226	2458	1%
أخرى	970	1	0	0	0	0	0	138.7143	0%

المصدر : بنك السودان – الموجز الإحصائي السنوي

رسم بياني يوضح هيكل واردات السودان حسب السلع من دول الكوميسا
خلال الفترة 2002م حتى2008م

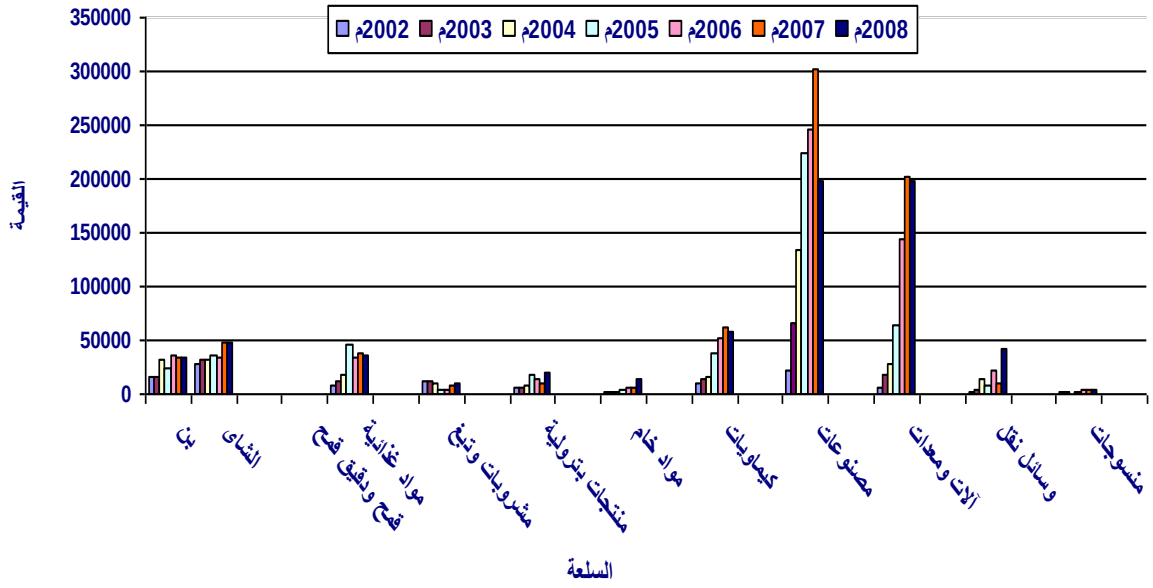

رسم بياني رقم يوضح نسبة مساهمة سلع الوارد من دول الكوميسا
(عن متوسط السبع سنوات من 2002م الى 2008م)

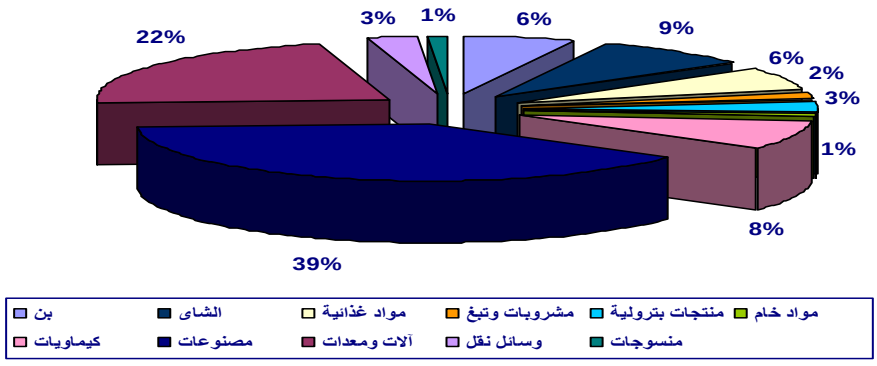

رابعاً: أهم الشركاء التجاريين مع دول الكوميسا:

1. مصر :

جدول رقم (5) يوضح حجم التبادل التجاري بين السودان ومصر
خلال الفترة 2002م وحتى العام 2008م
القيمة بالاف الدولارات الامريكية

العام	الصادرات	الواردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2002م	56965	53810	110775	3155+
2003م	48250	116379	164629	68129-
2004م	108503	208758	317261	100255-
2005م	78692	369450	448142	290758-
2006م	96819	428230	525049	331411-
2007م	54440	492960	547400	438520-
2008م	60236	451709	511945	391473-

المصدر: بنك السودان / الموجز الإحصائي السنوي .

الجدول اعلاه يبين وجود فائض فى عام 2002م بلغ حوالى 3 مليون دولار , وتحول هذا الفائض الى عجز بلغ 68 مليون دولار خلال العام 2003م وارتفع العجز فى الميزان التجارى الى 100 مليون دولار خلال العام 2004م , وواصل العجز ارتفاعا طيلة الفترة من 2005م وحتي 2007م ليصل 438 مليون دولار وانخفض قليلا خلال عام 2008م ليبلغ حوالي 391 مليون دولار.

رسم بيانى يوضح حجم التبادل التجاري بين السودان ومصر
خلال الفترة من 2002م وحتى 2008م

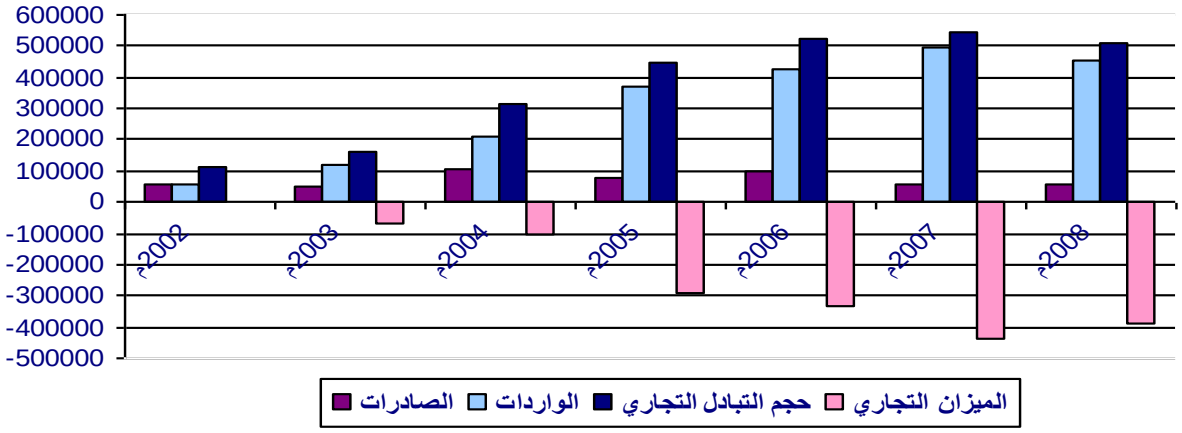

تطور اهم بنود الصادرات والواردات السودانية للسوق المصري

1/ الصادرات :

بلغ متوسط صادرات السودان لمصر خلال السبع سنوات الماضية حوالي 72 مليون دولار ومن الملاحظ وجود تذبذب في اداء الصادرات الي مصرحيث بلغت جملة الصادرات فى عام 2002م حوالي 56.965 مليون دولار وحدث تراجع بنسبة 15% الى 48.250 مليون دولار فى عام 2003م , ومن ثم ارتفعت بنسبة 125% الى 108.5 مليون دولار لتحقق رقما قياسيا خلال العام 2004م ويعزى ذلك لارتفاع عائدات كل من السمسم والقطن والحيوانات الحية, حيث ارتفعت حصيلة صادر السمسم بنسبة 375% الى 43.287 مليون دولار وصادرات القطن بنسبة 180% الى 32.512 مليون دولار , وصادرالحيوانات الحية بنسبة 31% الى 11.928 مليون دولار. بينما سجلت صادرات الامباز والصمغ العربى تراجعاً بلغ 32% و95% على التوالى فى عام 2004م. وتراجعت الصادرات في عام 2005م بنسبة 27.5% بسبب تراجع كل من صادر السمسم والحيوانات الحية والجلود والقطن بنسب 41.5%، 12%، 20%،2.7% وعاودت الصادرات ارتفاعها خلال عام 2006م بنسبة 23% والذى اسهم فيه الزيادة التي حدثت في صادر كل من الحيوانات الحية بنسبة 50% والسمسم بنسبة 45% والقطن بنسبة 6% بالرغم من الانخفاض الذى حدث في صادر كل من الجلود بنسبة 51% والفول (رغم شح صادره) بنسبة 45% والصمغ بنسبة 5% اما اللحوم فقد انعد صادرها خلال 2006م. اما عام 2007م فقد شهد انخفاض حاد فى قيمة الصادرات بنسبة 44% يعزى الى تدني صادر كل من الحيوانات الحية بنسبة 32% والسمسم بنسبة 72% والقطن بنسبة 36% والفول بنسبة 27% وانعدم صادر الصمغ خلال العام بالرغم من ارتفاع صادر الجلود بنسبة 49% وعاودت الصادرات ارتفاعها خلال العام 2008م بنسبة 10.6% بسبب ارتفاع صادر كل من السمسم والقطن بنسب 86%،5% علي التوالي وفي المقابل انخفض صادر كل من الجلود والحيوانات الحية بنسب 84%، 99% علي التوالي .

2 / الواردات :

بلغ متوسط واردات السودان من مصر حوالي 303 مليون دولار وتشير الاحصاءات الى تصاعد مستمر فى جملة الواردات السودانية من مصر خلال الفترة 2002م –2007م فقد ارتفعت واردات 2003م بنسبة 116% نتيجة لارتفاع وارد معظم السلع المستوردة خاصة المصنوعات التي ارتفعت بنسبة 225% ووسائل النقل بنسبة 134% والكيماويات بنسبة ارتفاع 19% والمواد الغذائية بنسبة 44% ووسائل النقل بنسبة 190% . وارتفعت الواردات في عام 2004م بنسبة 79% نتيجة لارتفاع وارد المصنوعات بصورة ملموسة بنسبة 104% الى

131.081 مليون دولار, وارتفعت فاتورة الالات والمعدات بنسبة 53% الى 19.491 مليون دولار , ووسائل النقل بنسبة 272% الى 13.292 مليون دولار , والمواد الغذائية بنسبة 40% الى 16.496 مليون دولار , والكيماويات بنسبة زيادة 8% الى 13.139 مليون دولار، بينما إنخفضت واردات المنسوجات بنسبة 69% الى 835 ألف دولار . وفي عام 2005م ارتفعت الواردات بنسبة 77% نتيجة لارتفاع وارد المصنوعات بنسبة 62% والالات والمعدات بنسبة 156% والكيماويات بنسبة 150% والمواد الغذائية بنسبة 158% والمواد الخام بنسبة 51% بينما حدث تراجع غي وارد وسائل النفل بنسبة 61% والمنسوجات بنسبة 2% ومشروبات التبغ بنسبة 8%. وفي عام 2006م حدث ارتفاع في الواردات بنسبة 16% ساهم في هذه الزيادة كل من المصنوعات والالات والمعدات والكيماويات ووسائل النفل والمواد الخام ومشروبات التبغ بنسب زيادة 12%، 54%، 43%، 189%، 28%، 18% علي التوالي بالرغم من انخفاض وارد كل من المواد الغذائية والمنتجات البترولية بنسبة 43%، 17% علي التوالي وارتفعت الواردات في عام 2007م حتي حققت رقما قياسيا حيث ارتفعت بنسبة 15% نتيجة لارتفاع وارد الالات والمعدات والمصنوعات والمواد الخام والمشروبات والتبغ بنسب 43%، 24%، 17%، 92% وعلي النقيض فقد انخفض وارد وسائل النقل والكيماويات والمنتجات البترولية والمواد الغذائية والمنسوجات بنسب 51%، 32%، 34%، 8%، 38% علي التوالي. اما في عام 2008م فقد حدث انخفاض في الواردات بنسبة 8% بسبب انخفاض واردات المصنوعات بنسبة 35% والمشروبات والتبغ بنسبة 33% بالرغم من ارتفاع وارد كل البنود الاخري خاصة وسائل النقل بنسبة ارتفاع 252% والمواد الخام بنسبة 134% والكيماويات بنسبة 31% والمواد الغذائية بنسبة 47% والمنسوجات بنسبة 217%.

جدول رقم (6) يوضح صادرات السودان الى مصر خلال الفترة من العام 2002م وحتى العام 2008م

(القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية)

العام	جلود	لحوم	حيوانات حية	امباز	فول سوداني	سمسم	صمغ عربي	قطن	اخري	المجموع
2002م	71	1	15655	539	31	10971	32	20536	9129	56965
2003م	351	0	9124	2264	76	9105	564	11598	15168	48250
2004م	2086	440	11928	1538	407	43287	28	32512	16277	108503
2005م	1663	1229	10513	0	67	25305	108	31626	8181	78692
2006م	814	0	15732	0	37	38516	103	33399	8218	96819
2007م	1209	0	10708	652	27	10856	0	21286	9702	54440
2008م	189	409	18	647	30	20231	0	22350	16362	60236
متوسط السبع سنوات	912	297	10525	806	96	22610	119	24758	11862	71986

المصدر: بنك السودان / الموجز الإحصائي السنوي

رسم بياني يوضح صادرات السودان الى مصر خلال الفترة من العام 2002م وحتى 2008م

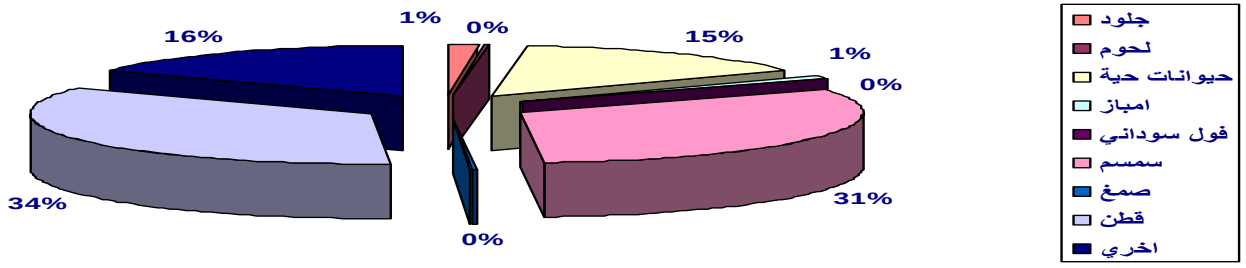

جدول رقم (7) يوضح واردات السودان من مصرخلال الفترة 2002 وحتى العام 2008م

(القيمة بالاف الدولارات الامريكية)

العام	منسوجات	وسائل نقل	الات ومعدات	مصنوعات	كيماويات	مواد خام	منتجات بترولية	مشروبات وتبغ	مواد غذائية	قمح ودقيق قمح	شاي	بن	المجموع
2002م	1588	1232	5457	19779	10289	1652	5241	346	8177	0	49	0	53810
2003م	2693	3577	12754	64217	12222	1754	6646	724	11782	0	10	0	116379
2004م	835	13292	19491	131081	13139	2541	7381	3953	16496	0	599	0	208758
2005م	821	5211	49825	212663	32915	3841	17032	3638	42541	230	733	0	369450
2006م	1999	15078	76821	238988	46978	4915	14143	4305	24173	0	828	2	428230
2007م	1238	7374	109631	295862	32162	5735	9381	8286	22233	29	1029	0	492960
2008م	3930	25960	114302	191005	42033	13398	20836	5537	32714	175	1819	0	451709
متوسط السبع سنوات	1872	10246	55469	164799	27105	4834	11523	3827	22588	62	724	0	303042

المصدر: بنك السودان / الموجز الإحصائي السنوي

رسم بياني يوضح واردات السودان من مصر خلال الفترة من العام 2002م وحتى 2008م

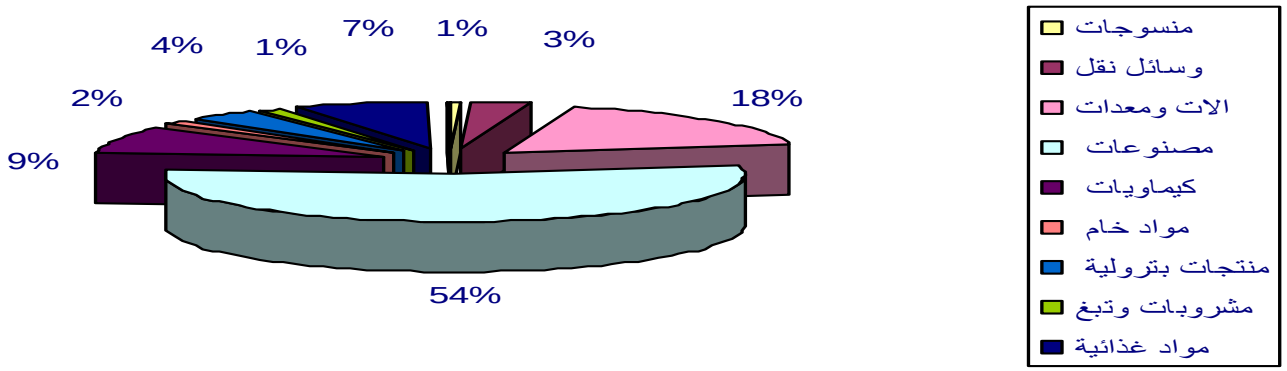

2. كينيا:

جدول رقم (8) يوضح حجم التبادل التجاري بين السودان وكينيا
خلال الفترة 2002 وحتى العام 2008م
القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية

العام	الصادرات	الواردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2002م	7069	32970	40039	-25901
2003م	1906	34969	36875	-33063
2004م	2198	37137	39335	-34939
2005م	2215	40667	42882	-38452
2006م	1049	39847	40896	-38798
2007م	1	57236	57237	-57235
2008م	2151	57516	59667	-55365

المصدر: بنك السودان / الموجز الإحصائي السنوي

تشير الاحصاءات الى وجود عجز متصاعد فى الميزان التجارى بين السودان وكينيا خلال الفترة 2002م – 2008م . حيث تدرج العجز في الميزان التجاري من 25 مليون دولار عام 2002م حتي وصل 57 مليون دولار عام 2007م وانخفض العجز قليلا عام 2008م ليبلغ 55 مليون دولار.

رسم بياني حجم التبادل التجاري بين السودان وكينيا
خلال الفترة 2002 وحتى 2008م

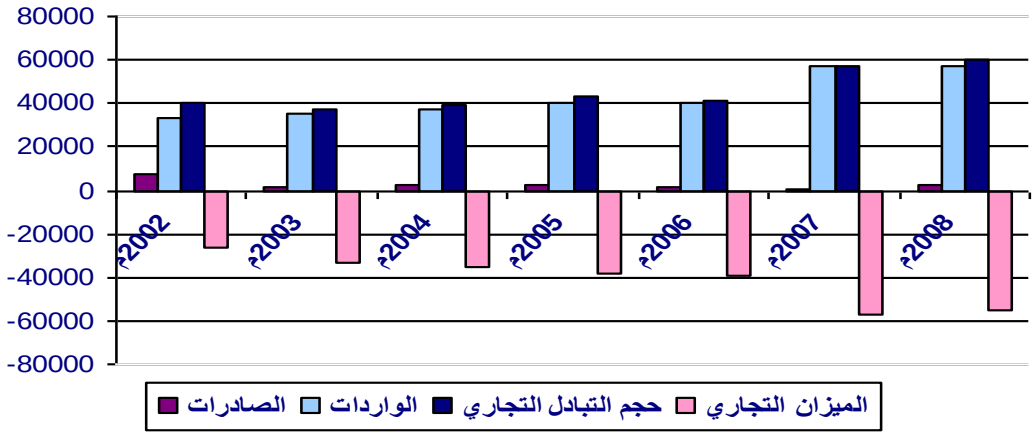

تطور اهم بنود الصادرات والواردات للسوق الكينى :

1 / الصادرات :

سجل العام 2002م أعلى عائد للصادرات السودانية لكينيا 7.069 مليون دولار , (عائد بترول ومنتجاته) خلال الفترة 2002م – 2008م فيما يلاحظ تراجعت فى الاعوام التالية. ومن الواضح ان معظم صادرات السودان الى كينيا تركزت تحت بند اخرى . واهم السلع المصدرة متمثلة في السكر الخام ،الجلود الخام ، ادوية وكتب ومطبوعات.

2 / الواردات :

بلغ متوسط واردات السودان من كينيا 43 مليون دولار وقد سجلت الواردات ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة من 2002 وحتي 2008م بنسبة 6%، 6%، 10%، 5%، 34%، 0.5% على التوالي , وتصدرت سلعة الشاى قائمة اهم واردات السودان من كينيا بنسبة 84% من متوسط اجمالى الواردات من كينيا خلال السبع سنوات الماضية وشهد عام 2007م ارتفاعا ملحوظا في الواردات بلغت نسبته 44% ومعظم هذه الزيادة اتت من ارتفاع فاتورة وارد الشاي بنسبة 39% والبن بنسبة 107% والمصنوعات بنسبة 116% والالات والمعدات بنسبة 109% والكيماويات بنسبة 27% بالرغم من انخفاض وارد المواد الغذائية بنسبة 63%. اما في عام 2008م فقد حدث ارتفاع طفيف في قيمة الواردات بنسبة 0.5% ساهمت في تلك الزيادة الوارد القياسي لسلعة المشروبات والتبغ حيث ارتفعت بنسبة 1568% بالاضافة الي ارتفاع وارد الكيماويات بنسبة 79% فيما تلاحظ انخفاض واردات بقية السلع الاخري من كينيا.

جدول رقم (9) يوضح صادرات السودان الى كينيـــا خلال الفترة من العام 2002م وحتى العام 2008م

القيمة بالاف الدولارات الامريكية

العام	جلود	لحوم	حيوانات حية	ذهب	امباز	فول سوداني	سمسم	صمغ عربي	قطن	بترول ومنتجاته	اخري	المجموع
2002م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7069	0	7069
2003م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1906	1906
2004م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	25	2173	2198
2005م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1289	1289
2006م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1049	1049
2007م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
2008م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2151	2151
متوسط السبع سنوات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1013	1224	2237

المصدر: بنك السودان / الموجز الإحصائي السنوي

رسم بياني يوضح صادرات السودان الى كينيا خلال الفترة من العام 2002م وحتى 2008م

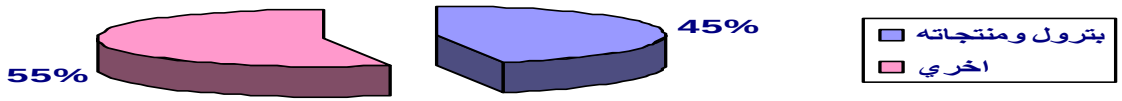

جدول رقم (10) يوضح واردات السودان من كينيا خلال الفترة 2002 م وحتى العام2008م

القيمة بالاف الدولارات الامريكية

السلعة / العام	منسوجات	وسائل نقل	الات ومعدات	مصنوعات	كيماويات	مواد خام	منتجات بترولية	مشروبات وتبغ	مواد غذائية	قمح ودقيق قمح	شاي	بن	المجموع
2002م	22	257	1443	1197	523	48	364	5	174	0	28250	687	32970
2003م	187	0	579	775	358	34	61	111	163	0	31780	921	34969
2004م	45	12	422	1427	433	49	236	123	192	0	32018	2180	37137
2005م	46	143	544	1024	737	239	20	17	2074	0	35514	309	40667
2006م	696	303	1832	1415	1017	56	0	61	801	0	33299	367	39847
2007م	1191	388	3828	3051	1289	19	0	193	300	8	46209	760	57236
2008م	68	42	3286	2564	2305	8	0	3220	200	32	45350	441	57516
متوسط السبع سنوات	**322**	**164**	**1705**	**1636**	**952**	**65**	**97**	**533**	**558**	**6**	**36060**	**809**	**42907**

المصدر: بنك السودان / الموجز الإحصائي السنوي

رسم بياني يوضح واردات السودان الى كينيا خلال الفترة من العام 2002م وحتى 2008م

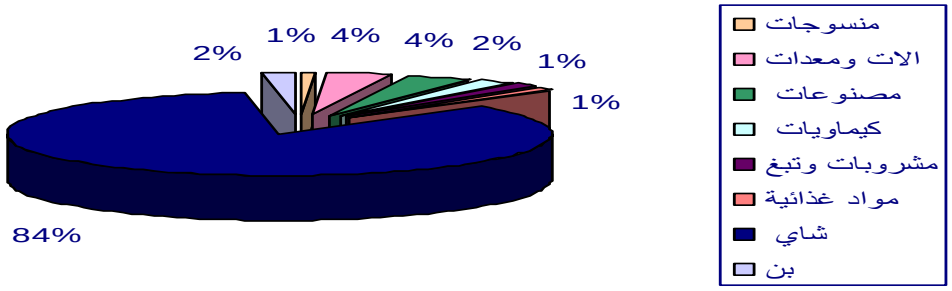

3. اثيوبيا

جدول رقم (11) يوضح حجم التبادل التجاري بين السودان واثيوبيا
خلال الفترة 2002 وحتى العام 2008م
القيمة بآلاف الدولارات الأمريكية

العام	الصادرات	الواردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2002م	11	267	278	-256
2003م	1081	390	1471	691
2004م	1575	257	1832	1318
2005م	55128	2147	57275	52981
2006م	50307	13448	63755	36859
2007م	2924	15964	18888	-13040
2008م	1142	15770	16912	-14628

المصدر: بنك السودان / الموجز الإحصائي السنوي

تشير الاحصاءات الى وجود فائض فى الميزان التجارى بين السودان واثيوبيا طيلة الفترة 2003م–2006م حيث حقق عام 2005م اعلي نسبة فائض . وعلى النقيض فقد شهد عامي 2007م و2008م عجزا بلغ حوالي 13040 ، 14628 الف دولار على التوالي.

رسم بيانى حجم التبادل التجاري بين السودان واثيوبيا
خلال الفترة 2002 وحتى 2008م

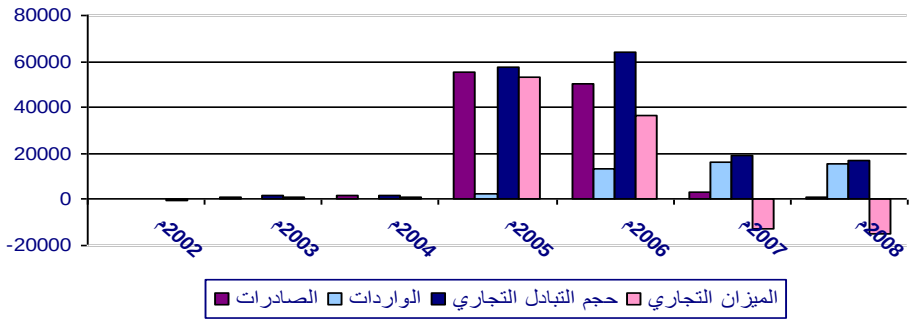

تطور اهم بنود الصادرات والواردات للسوق الاثيوبي :

1 / الصادرات :

تركزت صادرات السودان الي اتيوبيا في البترول ومنتجاته حيث حقق عام 2005م اعلى قيمة للصادرات خلال السبع سنوات حيث ارتفعت الصادرات الي 55.1 مليون دولار بنسبة زيادة 3400% ولكن سرعان ما واصلت انخفاضها التدريجى في عام 2006م بنسبة 9% وواصلت انخفاضها بصورة ملحوظة خلال عامي 2007م و2008م بنسبة 44%، 96% على التوالي.

2 / الواردات :

يمكن تقسيم متوسط واردات السودان من اثيوبيا خلال السبع سنوات الماضية الي فترتين الفترة الاولي من 2002م وحتي 2004م والتي شهدت تواضعا في مستواها فقد بلغ متوسطها حوالي 304 الف دولار وقد تركز معظمها في المصنوعات والكيماويات ولكن شهدت الفترة طفرة ملحوظة في اداء الصادرات بدات من عام 2005م فقد بلغ متوسطها خلال الاعوام من 2006 وحتي 2008م حوالي 15 مليون دولار ويعزي ذلك للزيادة الملحوظة في الالات والمعدات بنسبة 2731% والمواد الغذائية بنسبة 18000% وذلك خلال العام 2006م اما عام 2007م فقد ارتفعت قيمة المواد الغذائية بنسبة 92% كما شهد عام 2008م طفرة في وسائل النقل بنسبة 12697% ,

جدول رقم (12) يوضح صادرات السودان الى اثيوبيا خلال الفترة من العام 2002م وحتى العام 2008م

القيمة بالاف الدولارات الامريكية

العام	جلود	لحوم	حيوانات حية	ذهب	امباز	فول سوداني	سمسم	صمغ عربي	قطن	بترول ومنتجاته	اخري	المجموع
2002م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	11	11
2003م	0	0	25	0	0	0	0	0	0	0	1056	1081
2004م	0	0	53	0	0	0	0	0	0	25	1,497	1,575
2005م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	54572	556	55128
2006م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	50101	206	50307
2007م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	28502	6	28508
2008م	0	0	0	0	0	0	0	0	0	985	157	1142
متوسط السبع سنوات	0	0	11	0	0	0	0	0	0	19169	498	19,679

المصدر: بنك السودان / الموجز الإحصائي السنوي

رسم بياني يوضح صادرات السودان الى اثيوبيا خلال الفترة من العام 2002م وحتى 2008م

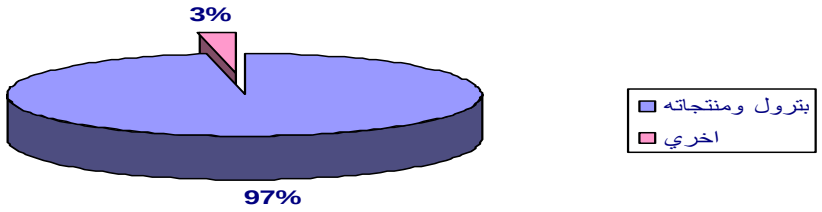

جدول رقم (13) يوضح واردات السودان من اثيوبيا خلال الفترة 2002 م وحتى العام2008م

القيمة بالاف الدولارات الامريكية

السلعة / العام	منسوجات	وسائل نقل	الات ومعدات	مصنوعات	كيماويات	مواد خام	منتجات بترولية	مشروبات وتبغ	مواد غذائية	قمح ودقيق قمح	شاي	بن	اخري	المجموع
2002م	0	80	13	5	78	0	0	0	33	0	0	0	58	267
2003م	0	1	1	166	210	0	0	6	3	0	0	3	0	390
2004م	0	1	20	222	0	0	0	0	5	0	0	9	0	257
2005م	0	1618	188	210	89	0	0	0	42	0	0	0	0	2147
2006م	1	107	5323	45	327	0	0	0	7586	0	12	47	0	13448
2007م	0	108	1017	149	64	0	0	0	14593	0	0	33	0	15964
2008م	0	13821	62	96	40	0	0	0	1751	0	0	0	0	15770
متوسط السبع سنوات	**0**	**2248**	**947**	**128**	**115**	**0**	**0**	**1**	**3430**	**0**	**2**	**13**	**9**	**6892**

المصدر: بنك السودان / الموجز الإحصائي السنوي

رسم بياني يوضح واردات السودان من اثيوبيا خلال الفترة من العام 2002م وحتى 2008م

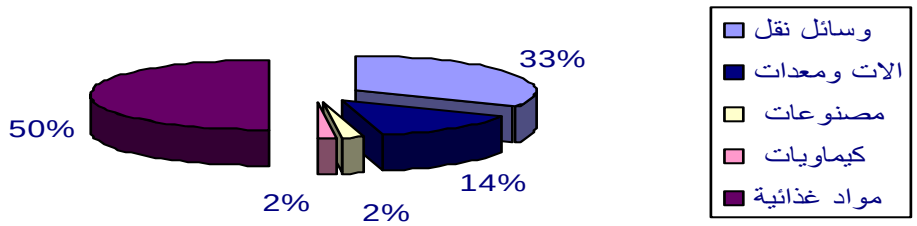

خامسا : إيجابيات انضمام السودان لتجمع الكوميسا

إن الهدف الأساسي من تجمع السوق المشتركة يتمثل في تطوير التعاون بين دول المنطقة في جميع الأنشطة الاقتصادية و تبرز الأهمية والفوائد فى تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها :

1/ تسهيل النفاذ لأسواق الصادرات بتطبيق الميزات التفضيلية على الصادرات وإزالة القيود غير الجمركية.

2/ تخفيف أعباء المعيشة باستيراد سلع رخيصة بدون رسوم جمركية وتفصيلات تجارية.

3/ تطوير الصناعة السودانية وتقوية موقفها التنافسي فى الأسواق.

4/ فتح المزيد من الأسواق امام الصادرات السودانية.

5/ الاستفادة من الدعم الفنى والتدريب المقدم من المنظمات الاقليمية وذلك بغرض زيادة القدرة التنافسية للصادرات السودانية.

6/ زيادة الترابط وتبادل المنافع التجارية والاقتصادية.

7/ ربط السودان تجارياً واقتصادياً بغرض تعزيز الفرص القائمة للتبادل التجارى مع الدول الاخرى.

8/ تحسين العلاقات السياسية.

9/ جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

10/ تحقيق التكامل الاقتصادى والاقليمى وتحقيق السلام والاستقرار من اجل التنمية.

11/ استفادة الجنوب من الكوميسا تجارياً.

12/انضمام السودان لهذا التكتل الاقتصادي إيجابي لأنه يرتبط بسوق كبير تعداده 380.4 مليون نسمة وما يحمله ذلك من فرص متاحة أمام الصادرات السودانية.

سادسا: إستفادة السودان من الكوميسا :

أصبح السودان من الدول التى تشارك بفعالية فى العديد من الأنشطة , وأصبح السودان عضواً فى العديد من اللجان التى كونتها الكوميسا وخاصة فى مجالات التجارة والطيران المدني والجمارك والمواصفات .

وتتمثل استفادة السودان فى الاتى :

1 /المردود الايجابي فى العلاقات السياسية مع دول الجوار .

2 / قيام بنك التجارة التفضيلية بتمويل العديد من مشروعات الاستثمار بحوالى17 مليون دولار من ضمن المشروعات : مسلخ الخرطوم , مصنع الكبريت الحديث , دار التغليف.

3 / استفادة الجنوب من الكوميسا تجارياً.

4 / المساهمة فى تخفيف اعباء المعيشة بإستهلاك سلع بدون جمارك.

سابعا : أهم الأسباب لعدم الاستفادة القصوى من تجمع الكوميسا

1/ تأخر دخول السودان لمنطقة التجارة التفضيلية.

2 / عدم توفر المعلومات و الدراسات الكافية عن أسواق الدول الأعضاء.

3 / عدم دفع المساهمات و الاشتراكات في مؤسسات السوق المشتركة.

4 / عدم وجود خطوط نقل مباشر جوية و بحرية و برية بين السودان والدول الأعضاء وفي هذا الخصوص تم افتتاح خط جوي بين السودان وكينيا خلال العام 2004م.

5 / ضعف مشاركة القطاع الخاص في النفاذ إلى أسواق الكوميسا لزيادة الصادرات السودانية.

6/المشاكل التى يعانى منها قطاع الانتاج والصادر معاً .

7/ عدم وجود مشاريع زراعية كاملة للانتاج التصديرى بالمواصفات المطلوبة .

8/ الرسوم والجبايات المفروضة محلياً .

ثامناً : توصيات و مقترحات:

1/ أن يكون من صميم أوليات واستراتيجيات الدولة الاهتمام بأنشطة الكوميسا.

2/ تقوية القدرة التنافسية للإنتاج المحلى بحل مشاكل ومعوقات الإنتاج عموماً.

3/ تكثيف التمثيل التجاري في داخل المنطقة وفتح ملحقيات تجارية.

4/ دفع المساهمات والاشتراكات.

5/ سن القوانين التي تعمل على حماية الإنتاج من الإغراق و الدعم

6/ تقوية القدرات فى مجال النقل و التأمين و الاتصالات والخدمات عموماً

7/ ربط السودان مع دول المنطقة بطرق برية وجوية وبحرية.

8/ القيام ببعثات تسويقية للترويج لبعض سلع الصادر السودانية الواعدة فى أسواق دول السوق المشتركة لشرق و جنوب أفريقيا بالتعاون مع القطاع الخاص.

9/ أن تقوم البنوك التجارية السودانية بفتح فروع لها فى دول المنطقة.

10 / العمل على تقليل الرسوم والجبايات المفروضة .

المصادر :

- منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (FAO)
- USDA Official Estimates
- وزارة التجارة الخارجية
- بنك السودان المركزي